اذا كان القانون الاداري يساعد الادارة على تقديم الخدمة العامة للمواطنين فإنه على النقيض من ذلك قد يشكل مساسا بالحقوق والحريات العامة لهم لذلك كان من المنطقي تحديد نطاق لتطبيقه

على ضوء هذه الفقرة اشرح تطور فكرة اساس القانون الاداري وصولا الى معيار السلطة العامة؟